

الإسلام بمناقب الإسلام

لأبي الحسن محمد بن يوسف العامري

بقلم: الدكتور احمد عبد الحميد غراب

- ١ -

أبو الحسن العامري

أبو الحسن محمد بن أبي ذر يوسف العامري النيسابوري من فلاسفة الاسلام في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) .

وهو ان يك مجهولا بيننا اليوم - وكم من رجال الفكر في تاريخنا من أصبحوا مجهولين بيننا اليوم ! - فقد كان معروفا في زمانه ، بل كان من « أعلام عصره » كما يقول أبو حيان التوحيدى (المقاييس ص ١٦٥) . وقد وضعه الشهرستاني جنبا الى جنب مع كبار فلاسفة الاسلام ، أمثال الكندي والفارابى وابن سينا . (الملل والنحل ٣/ ٣٨) . وتحدث عنه التوحيدى طويلا في « الامتاع والمؤانسة » ، واقتبس كثيرا من « كلماته الشريفة » في « المقابسات » . كما اقتبس مسكويه في كتابه « جاويدان خرد » فصلا طويلا من كلامه . («الحكمة الخالدة» : تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى ص ٣٤٧ وما بعدها) . وكذلك تحدث

عنه أو اقتبس منه أو كلاهما صاحب « منتخب صوان الحكمة » والشهرزورى في « نزهة الأرواح » ، وأبو المعالى في « بيان الأديان » ^(١) ، والكلاباذى في « التعرف لمذهب أهل التصوف » ^(٢) ومؤلفون آخرون .

ولكننا لا نظفر فى هذه المراجع وغيرها بالكثير عن حياة العامري . كما لم يترك العامري - فيما أعلم - كتابا عن سيرته الذاتية Autobiography . يضاف الى هذا أن القليل الذى بقى من مؤلفاته ما زال مخطوطا ومبعثرا فى مكتبات العالم . ولذلك - فيما يتعلق بتفاصيل حياته - ما زلنا نجعل الكثير .

لا نعرف على التحديد تاريخ مولده، ولكن اذا عرفنا أنه كان تلميذا لأبى زيد أحمد بن سهل البلخى المتوفى سنة ٣٢٢ هـ (٩٣٣ م) - فإنا

(١) ترجمة الدكتور يحيى الخشاب من الفارسية الى العربية ص ١٦

(٢) تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود والاستناد طه عبد الباقى سرور ص ٨٧ ، ٨٨ ، ١٤٣ .

نستطيع أن نرجح أنه ولد في أوائل القرن الرابع الهجري . أما تاريخ وفاته فكان في شوال سنة ٣٨١ هـ (٩٩٢ م) .

نشأ العامري ودرس الفلسفة على يد أبي زيد البلخي (تلميذ الكندي) بخراسان ورد في « منتخب صوان الحكمة » (مخطوط مصور بدار الكتب - لوحة ١٣٦) أن العامري « تفلسف بخراسان ، وقد قرأ على أبي زيد أحمد بن سهل البلخي ، . وعرف بعد ذلك بأنه « الفيلسوف النيسابوري ، . وكانت نيسابور في عصره أكبر مراكز الثقافة بخراسان ، بل كانت مهد المدارس في تاريخ التربية الإسلامية . يقول المقرئ : (« الخطط » ٤ / ١٩٢) : « ان أول من حفظ عنه أنه بنى مدرسة في الاسلام أهل نيسابور » . ويصفها ياقوت (« معجم البلدان » ٨ / ٣٥٦) بأنها « معدن الفضلاء ، ومنبع العلماء ... وقد خرج منها من أئمة العلم من لا يحصى » .

ولكن العامري لم يقض حياته كلها في نيسابور ، فقد كان مجبا للترحال وملاحظة أحوال الناس ، وتقلبات الأيام والدول ، ولذلك وصف بأنه « كان من الجوالين الذين تقبوا في البلاد ، واطلعوا على أسرار الله في العباد ، (« الامتاع والمؤانسة » ٣ / ٩٤) . كما كان في ترحاله مدفوعا بمحبته للعلم ، ولذلك نراه يزور المراكز الثقافية الكبرى في عصره ، وخاصة بغداد ، والري ، وبخارى ، ويقيم في كل منها فترات تطول أو تقصر : يتعلم ، ويعلم ، وينظر ، ويؤلف ، وتلعب كل من هذه المدن دورا هاما في حياته بوجه عام ، وفي حياته الفكرية بوجه خاص .

ولكنه لم يستمتع كثيرا بزياراته لبغداد ، بل انه ضاق بها وبأخلاق أهلها بالضيق . ورد في « منتخب صوان الحكمة » (لوحة ١٣٦ ، ١٣٨) أن العامري « قصد بغداد وتصدر بها ، وان لم يرض أخلاق أهلها ، وعاد وهو فيلسوف تام ... وقيل له لما عاد من بغداد : كيف رايت الناس بها ؟ قال : رايت عندهم ظرفا ظاهرا ، وشارة معجبة ، ومראה معشوفة ، لكني رايت من وراء ذلك سخفا بالغا ، وودا فسادا ، واستحقارا لأهل خراسان وجميع البلدان . واصلح مايفق للانسان أن تكون طينته مشرقية ، وصورته عراقية ، فانه بذلك يصير جامعا بين متانة خراسان وظرف العراق ، مفارقا لبلادة خراسان ورعونة العراق » . ويضيف صاحب « منتخب صوان الحكمة » : « وكان أبو الحسن قريح القلب من أخلاق العراقيين ، فانهم سلبوه وفسخوه ، وهجروا معه الانصاف ، فضلا عن الاسعاف » .

ويبدو أن المنافسة الشديدة - ولا سيما المنافسة العلمية والسياسية - بين العراق وخراسان كان لها دخل كبير في هذه المعاملة غير الكريمة التي لقيها العامري ببغداد . يقول أبو حيان التوحيدي : « ولقد ورد (العامري) ببغداد سنة أربع وستين وثلاثمائة في صحبه ذى الكفائتين (أبي الفتح بن العميد) ، فلقى من أصحابنا البغداديين عنقا شديدا ومناكدة ، وذلك لأن طباع أصحابنا معروفة بالحدة والتوقد على فاضل يرى من غير بلدهم » (المقاسبات ص ٣٠٧) .

واذا كان قد ضاق ذرعا ببغداد فمن الواضح أنه لم يكن لديه هذا الشعور بالضيق تجاه الري وبخارى . بل أرجح أنه استراح الى هاتين

المدينتين وأحبهما ، وذلك لأنه قضى بهما فترات كانت من أخصب فترات حياته الفكرية .

أما الرى فكانت من مفاخر مدن الاسلام فى عصره ، وكان بها مكتبة كبيرة ، ومستشفى يدرس بها الطب ، واليه ينسب أبو بكر محمد ابن زكريا الرازى الطبيب الفيلسوف المشهور ، وغيره من العلماء . وكانت من المراكز الهامة لعلماء الحديث وعلماء الكلام ، والقراء ، والزهاد . وقد أقام العامرى بالرى مدة طويلة مشمرة : مدة خمس سنوات متوالية ، كان يصنف فيها الكتب ، ويدرس ، ويملى ، ويروى ؛ أو يؤلف ويحاضر كما نقول اليوم . يتحدث أبو حيان عن مسكويه ، ويصف قصيره فترة من حياته فى طلب العلم ، فيقول : « ولقد قطن العامرى الرى خمس سنين جمعة ، ودرس وأملى وصنف وروى ، فما أخذ مسكويه عنه كلمة واحدة ، ولا دعى مسألة ، حتى كان بينه وبينه سد . ولقد تجرع على هذا التوانى الصاب والعلقم ، ومضغ بضمه حنظل الندامة فى نفسه ، وسمع بأذنه قوارع الملامة من أصدقائه حين لم ينفعه ذلك ، . (الامتاع والمؤانسة ٣٥/١) .

وأما بخارى فكانت عاصمة السامانيين فى عصر العامرى . ولقد شجع السامانيون العلم والأدب حتى صارت بخارى فى عهدهم كعبة العلماء والأدباء . يقول أبو منصور الثعالبي : « كانت بخارى فى الدولة السامانية مثابة المجد ، وكعبة الملوك ، وجميع أفراد الزمن ، ومطامع الجيوش المدبرة الأرواح ، ومفوضات الشجاعة والسياسة » .

كان يغلب عليهم العدل والدين والعلم (وفیات الأعيان ٢٤٥/٤) ، كما يقرر المقدسى أنه كان « من رسومهم أنهم لا يكلفون أهل العلم تقييل الأرض ، ولهم مجالس عشيات جمع شهر رمضان ، للمناظرة بين يدى السلطان » (أحسن التقاسيم ٣٣٨) .

وعن مكتبة السامانيين ببخارى يحدثنا الطبيب الفيلسوف ابن سينا فيقول انه حين دعى للمشاركة فى علاج السلطان نوح بن منصور السامانى سألّه يوماً الاذن له بدخول المكتبة وقراءة ما فيها من كتب الطب : « فأذن لى فدخلت داراً ذات بيوت كثيرة ، فى كل بيت صناديق كتب منضدة بعضها على بعض ، فى بيت منها كتب العربية والشعر ، وفى آخر الفقه ، وكذلك فى كل بيت كتب علم مفرد . فطالعت فهرست كتب الأوائل (فلاسفة اليونان) ، وطلبت ما احتجت اليه منها . ورأيت من الكتب ما لم يقع اسمه الى كثير من الناس قط ، وما كنت رأيته من قبل ، ولا رأيته أيضاً من بعد » (ابن أبى أصيبعة : « عيون الأنباء » ٤/٢) .

لا ندرى على التحديد كم أقام العامرى ببخارى ، ولكن من المرجح أنه تردد عليها عدة مرات ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : أنه ألف كتابه « التقرير لأوجه التدبير » دعى الحسن العنبي « وزير نوح بن منصور السامانى » . ومن المعروف أن الوزير السامانى كان يقيم فى بخارى .

• • •

وهناك مؤلفات أخرى للعامري لم يذكرها
في هذه المقدمة ومنها :

١ - « منهاج الدين » . والراجح أنه كتاب في
التصوف ، فقد ذكره الكلاباذي وأقبس
منه في كتابه : « التعرف لمذهب أهل
التصوف » (ص ٨٧ - ٨٨) .

٢ - « شرح كتاب البرهان لأرسطاطليس »
ذكره العامري في كتابه « الابصار والمبصر »
(مخطوط دار الكتب - ص ٣ ، ١٢) .

٣ - « شرح كتاب النفس لأرسطاطليس » ذكره
العامري في « الابصار والمبصر » (ص ٥)

٤ - « الفصول في المعالم الالهية » . وهو في
علم الكلام . (مخطوط) .

٥ - « السعادة والاسعاد في السيرة الانسانية » .
كتاب هام في الأخلاق والسياسة .
(مخطوط) ، نشر الأستاذ مجتبى منوى
صورة طبق الأصل له ، بدون تحقيق ،
سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ . وسأشر هذا
الكتاب محققاً ومدرّساً في القريب ان
شاء الله .

ويتضح من مؤلفات العامري أن ثقافته كانت
ثقافة متنوعة ، شاملة ، تناولت الفلسفة من جميع
جوانبها ، وخاصة ما وراء الطبيعة والمنطق ،
والأخلاق ، والسياسة . كما تناولت مقارنة
الأديان والتصوف ، وعلم الكلام ، وتفسير
القرآن ، وعلوم الحديث ، والفقه واللغة
والأدب . بل تناولت كذلك بعض موضوعات
العلوم الرياضية والطبيعية والطبية : كالنبات ،
والتشريح ، والبصريات ، والفلك .

كما يتضح أنه كان يجيد اللغة الفارسية ،
ويؤلف بها أحياناً .

ولا عجب أن تكون ثقافة العامري بهذا
التنوع وهذا الشمول . فقد كان ينتمي لمدرسة
الكندی ، وهي مدرسة فلسفية فذة في تاريخ
الفكر الاسلامي . نسير أصحابها - ولا سيما
الكندی والبلخي والعامري - بأنهم لم يقتصروا
في دراساتهم على الثقافة اليونانية وحدها ، ولا
على الثقافة العربية الاسلامية وحدها ، بل جمعوا
بين الثقافتين ، واستفدوا منها ، بل وأضافوا
اليهما الاهتمام بثقافات الأمم الأخرى التي اتصل
بها الاسلام ، كثقافة الفرس وثقافة الهند ، كما
اهتموا بأديان تلك الأمم وعقائدها . وخرجوا
من ذلك كله بثقافة انسانية ، واعية ، متكاملة .

- ٢ -

كتاب « الاعلام بمناب الاسلام » (١) .
يمكن أن يقسم الكتاب الى افتتاحية قصيرة ،
ومقدمة ، وعشرة فصول ، وخاتمة .

في الافتتاحية يبين المؤلف غرضه من تأليفه
فيقرر أنه كتاب « مشتمل على جمل ما اختص به
الاسلام من المناقب العلية ، ليعلم الناظر فيه أنه
بالحرى أن يكون نسخاً للأديان كلها ، وأن
يكون ثباته أبدياً لا يرد النسخ عليه » .

وواضح من هذا أن العامري يريد أن يبين
في كتابه مزايا الاسلام . وقد لجأ في بيان هذه

(١) حققت هذا الكتاب وقدمت له بدراسة عنه وعن
مؤلفه وهو الآن تحت الطبع .

الزاياء - كما سنرى - الى مقارنة الاسلام بغيره من الأديان مقارنة منهجية : لها أسس واضحة ، وموضوعات محددة .

والعامري - كفيلسوف - يجعل العقل مقياسا وحكما في هذه المقارنة ، ويشير في الافتتاحية الى العامة من الناس بكلام يفهم منه أنه لم يقصدهم بكتابه هذا ، لأنهم يفضون الحكمة ، ويعرضون عنها ، لا لأنها منعت عنهم ، بل لأن عقولهم أضعف من أن تدرك نورها ، كما أن العين الرامدة أضعف من أن تواجه نور الشمس . ولذلك فهو يقصد بكتابه رجلا من الخاصة الذين يستعملون عقولهم ، ويحترمونها ، ويحكمونها فيما يقبلون وفيما يرفضون . وقد وجد العامري ذلك الرجل - وهو أبو نصر (بن أبي زيد) - مجبا للحكمة ، شغوقا بها ، كما وجده من رجحان العقل بحيث لا يرضى لنفسه أن يكون مقلدا في شيء من أصول دينه ، بل يجتهد أن يكون مستبصرا في هذه الأصول . وقد أشار العامري بعد ذلك الى أن العاقل يجب عليه أن يتحقق رجحان الدين الذي يقبله على الأديان التي يرفضها ، وذلك عن طريق العقل لا عن طريق التقليد ؛ أو بعبارة هو : « لا بحسب الاقتداء بالسلف ، لكن بمقتضى العقل الصريح » .

وفي المقدمة يبين المؤلف ما يحتاج الانسان الى معرفته :

والعرفة في رأيه ليست هي المعرفة النظرية فحسب ، بل هي المعرفة النظرية والعملية معا ، أو المعرفة المتكاملة المرتبطة بحياة الانسان من جميع جوانبها .

ولذلك يبدأ العامري فيقرر أن هناك علاقة وثيقة وطبيعية بين العلم والعمل ، أو بين النظرية والتطبيق كما نقول اليوم ، وأن من الخطأ الفصل بينهما . وفي هذا الصدد ينقش رأيا لبعض الفلاسفة والبطنية مؤداه أن « العقل منا ليس يلزمه اقتباس العلم ليتوصل به الى الأعمال الصالحة ، بل يلزمه ذلك ليسلم به عن وحشة الجهالة فانها في ذاتها قيحة مظلمة ، كما أن ضدها في نفسه حسن ملذ ، ومقتضى هذا الرأي أن العلم ينبغي أن يطلب لذاته بغض النظر عما اذا كان يحقق أهدافا عملية لصالح الفرد والمجتمع .

ويرد العامري على هذا الرأي فيقول : « ان كل من أثر نفسه هذه العقيدة فقد ارتكب خطأ فحشا . فن العلم مبدأ للعمل ، والعمل تمام العلم ، ولا يرغب في العلوم الفاضلة الا من أجل الأعمال الصالحة » . ويمضي فيلاحف أن الطبيعة البشرية مزودة بقدرتين : قدرة على تحصيل العلم (أو قدرة نظرية) ، وقدرة على تقويم العمل (أو قدرة عملية) . ولو كانت القدرة النظرية وحدها كافية لسد حاجات الانسان لم يكن هناك فائدة في وجود القدرة العملية ، ومن الواضح أن فقد هذه القدرة يعوق التقدم الانساني ، أو بعبارة هو « يخل في عمارة البلاد ، وسياسة العبد » . وكذلك الحال لو افترضنا أن القدرة العملية في الانسان لا قيمة لها ، فإن هذا « يؤدي الى تفويض الأعمال الصالحة بأسرها الى ذوى الجهل والغباء » .

وواضح من هذا أن العامري يرفض مبدأ « العلم لذاته » أو « العلم للعلم » كما نقول اليوم .

ويقرر - منذ حوالي ألف سنة - فكرة طاماً
نرددها اليوم مؤمنين بضرورتها ، كما ، وهي أن
العلم إنما يطلب من أجل العمل به ، والاستفادة
منه في تحسين الحياة الانسانية وتقدمها ، كما
أن الأعمال المثمرة أو « الصالحة » إنما هي تلك
التي تقوم على الدراسة العلمية .

المعرفة الصحيحة اذن هي التي تمكن
الانسان من القيام بأعمال نافعة .
والأعمال النافعة - في رأى العامرى -
هي :

النافعة للانسان كفرد ،
والنافعة للانسان كعضو في مجتمع ،
والنافعة لسياسة الناس كجماعة .
والأولى تلخص في أن يعمل الانسان على
سيادة عقله على شهواته وانفعالاته .
والثانية تتعلق بتنظيم علاقات الانسان
بمجتمعه بوجه عام ، وبأسرته بوجه خاص .
والثالثة تتعلق بتدبير الدولة ، أى بالسياسة
ونظام الحكم .

ويقرر العامرى أن الاسلام يوجه الانسان
الى ما فيه خيره فى هذه النواحي جميعا : أى فى
نواحي الأخلاق ، والاجتماع ، والسياسة .

وفيم يلى أعرض الكتاب فصلا فصلا ، مع
الدراسة والتحليل :

١ - « القول فى مائة العلم ومرافق أنواعه »
فى هذا الفصل يتناول العامرى موضوع
العلم ، واهمية العلم ، واسميه العلوم

والدراسة والتحليل ، والدراسة والتحليل ،

يعرف العلم بأنه « الاحاطة بالشيء على
ما هو عليه من غير خطأ ولا زلل » .

ويقسم العلوم الى علوم فلسفية وعلوم
دينية ، على أساس أن الأروا - مستمدة من العقل ،
والثانية من الوحي .

وتحت الأولى يذكر الالهيات (الميتافيزيقا)
والعلوم الرياضية ، والطبيعية ، ثم علم المنطق
الذى يعتبره آلة أو أداة لهذه العلوم .

وتحت الثانية يذكر علم الكلام ، وعلم
الفقه ، وعلم الحديث ، ثم علم اللغة الذى يعتبره
آلة أو أداة لهذه العلوم .

وبمناسبة تصنيف العلوم والحديث عن
أهمية كل علم منها يشير الى ظاهرة التخصص
العلمى ويحاول تفسيرها . فيوضح أن من أعظم
نعم الله على الانسان أن خلقه متطلعا مجبا بطبيعته
للمعرفة ، ولكن الطبيعة البشرية فى الانسان
الواحد لا تستطيع دراسة جميع العلوم من التعمق
فيها ، ولذلك يرى العامرى أن بين طبائع البشر
وبين أنواع العلوم المختلفة علاقة ما ، ومناسبة ،
ونوعا من التجاذب يؤدى الى الألفة والمحبة ،
ويجعل الانسان يخصص علما من العلوم بمعانيته ،
ومن ثم يتخصص فيه ، وقد يكون هذا باختياره ،
أو باختيار الوالدين والمربين .

وفى هذا الفصل يدافع العامرى عن العلوم
الفلسفية دفاعا مجيدا ، فيذكر أن قوما من
« الحشوية » طعنوا عليها ، و « زعموا أنها مضادة
للمعلوم الدينية » (أى تعارض الدين) وأن من
دعى بالدراسة والتحليل ، والدراسة والتحليل ،

والدراسة والتحليل ،

ويفند رأى هذه الطائفة ، فيذكر أن العلوم الفلسفية - أصولها وفروعها - موافقة للعقل ومؤيدة بالبرهان . وكل ما أوجه العقل وأيده البرهان فلن يكون بينه وبين الدين الحق تعارض . (وهذا يذكرنا بموقف الكندي الذي كان يؤكد ألا تعارض بين ما جاء به الفلاسفة وما جاء به الرسل . انظر « رسائل الكندي الفلسفية » تحقيق الدكتور أبو ريدة ١٠٤/١) .

ويرى العامري أن دراسة العلوم الفلسفية تحقق للإنسان كمال إنسانيته ، وذلك لأنه يحقق عن طريقها هدفين :

الأول : معرفة الموجودات .

والثاني : السيطرة عليها .

وفي هذا الشأن يقرر أن من صبط العلوم الفلسفية فقد سعد بـ « الأسس باستكمال الفضيلة الإنسانية ، باستيلائه على حقائق الموجودات ، والتمكن من التعرف عليها ، .

وهذا نص واضح الدلالة على أنه لم يكن يعتبر الفلسفة مجرد تأمل في الكون والموجودات تأملاً نظرياً يقصد لذاته ، وإنما كان يعتبرها دراسة تؤدي إلى إدراك حقائق الكون والموجودات واكتشاف قوانينها ، ثم التمكن من السيطرة عليهما أو التحكم فيهما عن طريق هذا الإدراك والاكتشاف . وبعبارة أخرى السيطرة على الطبيعة عن طريق فهمها واكتشاف قوانينها . وهذا ينطبق أيضاً على دراسة المجتمع الإنساني - باعتباره جزءاً من الموجودات - واكتشاف قوانين سيره وتطوره ، وبهذا يمكن التحكم في سيره ، وتوجيه تطوره . أو بعبارة أخرى يمكن تغييره .

وبهذا يتضح أن العامري قد قرر فكرة السيطرة على الطبيعة وتغيير المجتمع عن طريق الدراسة العلمية ، وهي الفكرة التي تقررها العلوم التجريبية الحديثة فيما يختص بدراسة الطبيعة ، وتنادى الفلسفة الاشتراكية بتطبيقها ليس على دراسة الطبيعة فحسب ، بل على دراسة المجتمع الإنساني كذلك ، أي دراسة المجتمع الإنساني بهدف تغييره .

ويضيف العامري إلى ما سبق أن دراسة العلوم الفلسفية - التي تتناول الظواهر الكونية والإنسانية - تكشف للإنسان عن أسباب تلك الظواهر ومسيبتها وقوانينها ، ومن ثم تبصره بحكمة الصانع فيها . كما أن منهج هذه العلوم - وهو منهج يقوم على البرهنة - يربى في الإنسان عقلية ناقدة ، لا تقبل الدعوى بدون برهان ، ومن ثم يحرره من « وصمة التقليد » . هذه هي أهمية العلوم الفلسفية بوجه عام .

ولبيان أهمية كل علم منها - بشيء من التفصيل - نرى العامري (بعد أن ذكر الأقسام الرئيسية للعلوم الفلسفية وهي الآلهة والعلوم الرياضية والطبيعية والمنطق) يذكر هنا فروع العلوم الرياضية وهي : العدد ، والهندسة ، والتنجيم (الفلك) والتأليف (يشمل الموسيقى) والحيل (الميكانيكا) . كما يذكر أن موضوع العلوم الطبيعية هو دراسة المحسوسات . وهذه تشمل الأفلاك والكواكب والسود الأربعة ، والظواهر الجوية ، والمعادن ، والنبات ، والحيوان ، ويتولد عن هذه الدراسة دراسات أخرى : كدراسة الطب وصناعة الأدوية .

وعلى أساس مبدئه العام في الربط بين العلم

والواقع يبين المنافع العملية المترتبة على كل علم من هذه العلوم ، وأهميته في التقدم والعمران . فمثلاً يقول عن الهندسة : انه « لولاها لما قدر الحساب على استخراج الجذور الصم ، ولما قدر المسح على معرفة أشكال العقارات . ولم وصلت العقول الى التحقيق لمبلغ الأبحر في أطوالها وعروضها ، ومبلغ الجبال في أعماقتها وارتفاعها . هذا - أيدك الله - مع ما ينتفع به الخذاق من البائين والشجرين والنقاشين والصواغين ، وما يتوصل بها الى اتخاذ الآلات الرصدية » .

ويقول عن الميكانيكا : « ان بها يتوصل الى استنباط انشاء المستكنة في بطون الأرض ، واساحتها على وجهها : وهي اما بالدوايب واما بالقوارات . وبها يتقوى على حمل الأشياء الثقيلة بمعونة القوى الضعيفة ، وبها يستعان على اتخاذ المقاطر على الأودية القعرة ، وعقد الجسور العجيبة في الأنهر العميقة ، وغيرها مما يطول شرحه . »

ولأن العامري يتحدث الى جمهور مسلم عن التقدم الذي يمكن أن يحققه المجتمع الاسلامي (بل ما حققه فعلاً في عصور ازدهاره) عن طريق هذه العلوم فإنه يحاول دائماً أن يؤكد ليس فقط أن هذه العلوم لا تتعارض مع الاسلام ، بل ان الاسلام يدعو كذلك الى دراستها . ولذلك يستشهد بالآيات والأحاديث والآثار التي تحث على العلم والتفكير ، ودراسة الكون وظواهره .

وهكذا يؤكد العامري مبدأ الافادة من الثقافات الأجنبية ، ويبرر ذلك ، من ناحية ، بالحاجة الى تلك الثقافات في نواحي التقدم

المختلفة في المجتمع الاسلامي ، ومن ناحية أخرى بأن هذه الافادة لا تتعارض مع الاسلام ، بل يشجعها الاسلام . وفي الفصل الذي عقده عن الثقافة الاسلامية بعنوان « القول في فضيلة الاسلام بضافته الى المعارف » يبين أن المفكرين المسلمين قد أقبلوا فعلاً على الثقافات الأجنبية ، من يونانية وفارسية وهندية ، وترجموا من تلك الثقافات كتب الفلسفة وعلومها ودرسوها ، وشرحوها ، وأضافوا اليها ، وأخذوا منها ما يلائم ظروف مجتمعهم . وقد اهتموا في هذا بمبدأ اسلامي يستند الى القرآن والحديث ، وهو أن يأخذوا من كل علم ومن كل ثقافة ما هو « الأحسن » لهم ، عملاً بالآية : « فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه » ، وبالحديث : « العلم كثير فخذوا من كل شيء أحسنه » .

أما عن الالهيّات فالعامري يضعها في المرتبة الأولى بين العلوم الفلسفية ، ويقرر أنه لا يدرك شيء من موضوعاتها الا بقوة العقل المجرد ، (لأنها لا تتصل بالمواد أو المحسوسات) . ولأن أهم بحوثها يتعلق بذات الله ، « والتحقق للأول الفرد الحق ، الذي هو النهاية في كل ما يقصد اليه بالاجلال على السبيل المبرأ من المرية » - كان الفوز بهذه الغبطة هو الذي ينيل الانسان السعادة الأبدية . ويصعب وصول الانسان الى هذه الغاية الا بعد أن يجعل العلوم الأخرى ، بل المعارف الانسانية كلها ، وسائل اليها . واذا وصل الانسان - بعد الجهد - الى هذه الغاية فهو الفيلسوف الحق والحكيم الحق ، وبدون ذلك لا يستحق أن يسمى فيلسوفاً أو

حكيمًا • وهكذا يربط العامري بين دراسة
الالهيات وبين الحصول على السعادة ، ولا سيما
ذلك النوع من السعادة الذي طالما تحدث عنه
فلاسفة الأخلاق كمثل أعلى للبشرية ، وهو
السعادة الدائمة •

وموقف العامري من الالهيات يتفق مع
تقاليد الكندي ومدرسته ، في وضع الالهيات
في أسنى منزلة بين العلوم الفلسفية • فقد صرح
الكندي بأن الالهيات - ويسمونها الفلسفة الأولى،
وأحياناً ما فوق الطبيعيات « Metaphysics »
هي أشرف فروع الفلسفة ، ولا يصح أن يسمى
فيلسوفاً إلا من يتقنها (انظر « رسائل الكندي
الفلسفية » ، ٩٨/١) •

وكذلك دافع العامري عن المنطق ، وبين
أهميته للتفكير •

٢ - « القول في الإبانة عن شرف العلوم المالية » •

يبين المؤلف في هذا الفصل أهمية العلوم
الدينية - بوجه عام - والأهداف التي تحققت
لخير الإنسان • ولأن هذه العلوم مبنية على الدين
ومستمدة منه يتعرض المؤلف لمناقشة القضية
الأساسية وهي : قضية الصراع بين الدين
والعقل •

يناقش العامري قوماً يسميهم « امطرفة » •
أنكروا الأديان بحجة أنها لا تقوم على العقل :
« فأنهم في الحقيقة مثل ثمر عيه • وأومض
اصطلاحية ، تأخذ كل ملة منها حظاً تسع به في
إقامة معاشها ، ودفع أسباب العيب عن نفسها •
ومعنى هذا أن هؤلاء المفكرين للأديان كانوا
يعتبرونها مجموعة من الأوضاع الاجتماعية

المصطلح عليها في كل مجتمع للمحافظة عليه ،
وأنها لا أساس لها من العقل ، ولذلك فهي
تختلف باختلاف المجتمعات ، ولو كانت الأديان
تقوم على العقل لما تعددت • واذن فاتباع ما لا
يوجب العقل امتهان للنفس فيما لا طائل تحته •
وليس على العاقل إلا أن يقصد إلى ما اتفقت عليه
الأديان من مبادئ - كالعدل والصدق والوفاء -
فتبناها ويترك ما عداها مما اختلفت عليه الأديان ،
وتنازعت فيه الأمم • ويفند العامري هذه الحجة
فيري - باديء ذي بدء - أنها حجة ضعيفة ،
لا يقبلها إلا أحد رجلين :

أما رجل لم يؤسس اعتقده على أساس
عقلي متين ، فهو في حيرة وارتياب •
وأما رجل يؤثر اللذات العجلة في هذه
الحياة الدنيا ، ولا يهتم بأمر العاقبة •

وهذان الرجلان مرفوضان بين الناس جميعاً ،
ومبغضان إليهم ، لأنهما يذهبان إلى خلاف ما أجمع
عليه الناس • وارتضاء العقل • وكيف يقبل
العقل ألا تكون هناك حياة أخرى بعد هذه
الحياة ؟! إذ معنى ذلك أن الله « مع حكمته التامة
وقدرته البالغة ، أهمل ذوى الألباب من عباده
سدى ، ليقتل أحدهم في هذه الدنيا مدة سنين
يسيرة ، مع الغموم والهموم ، والتعب والكد ،
ثم يلقى فناءً أبدى » •

ثم يرد على زعمهم بأن الأديان ما هي إلا
أوضاع اصطلاحية لا أساس لها من العقل •
فيقرر أن الأركان التي يقوم عليها الأديان - وهي
العقائد والعبادات والمنعمات والحدود - يرى
العقل ضرورتها للمجتمع البشري • فلا يمكن أن
يعيش هذا المجتمع بدون عقائد وعبادات ، وبدون

قوانين تحكمه وتنظم علاقات الناس بعضهم ببعض فيه .

٣ - « القول فى فضائل العلوم الدينية » :

فى هذا الفصل ينظر العامرى الى العلوم الدينية نظرة انصاف وتقدير ، فيتحدث بوجه خاص عن علم الحديث . وعلم الفقه ، وعلم الكلام . وينوه بانجازاتها العلمية تنويعها يزيد من أهميته أنه صادر من فيلسوف ... وأنه لما يدل على نزاهة خلق العامرى وأمانته العلمية أنه ينصف علماء كان معظمهم لا ينصف الفلسفة والفلاسفة ، بل كان بعضهم يحاربها ويحاربهم باسم الدين ، وطالما عانى العامرى نفسه من هؤلاء فاتهموه - كما اتهموا أستاذه الكندى والبلخى من قبله - بالكفر والالحاد .

ويضيف الى هذه النظرة المنصفة نقطتان هامتان :

الأولى : أنه ربط بين هذه العلوم والمجتمع الاسلامى ربطاً وثيقاً .

الثانية : أنه أعلن رأيه فى اصلاح هذه العلوم وتطويرها .

ولنحاول الآن أن نلقى نظرة على العلوم الدينية كما رآها العامرى فى هذا الفصل .

علم الحديث :

يدافع العامرى عن الحديث وأصحابه ضد طائفة من المتكلمين كانت تقلل من شأن هذا العلم وأربابه ؛ حتى لتتكرر على المحدثين أن يكونوا علماء . ويبدو من حججهم - التى أوردها العامرى - أنهم كانوا يستكثرون أن يسمى « سماع الأخبار » علماً ، والقائمون به علماء ، لأن سماع الخبر لا يحتاج - فى نظرهم - الى اعمال الفكر والروية .

وأما قولهم باتباع ما اتفقت عليه الأديان فقط ، وترك ما اختلفت فيه ، فيراد عليه بأن الأديان قد اتفقت على الأركان السابقة ، وعلى أن الجاحدين لا يصلح له دين ولا دنيا . أما اختلافها فى الفروع فالعقل لم يوجب ترك جميع ما اختلف فيه العقلاء ، بل يوجب اتباع ما هو الأرشد من بين ما اختلفوا فيه .

وهنا يطعن العامرى من خيلاء العقل البشرى ، فيقرر أن عقولنا البشرية - وهى عقول جزئية - قاصرة عن ادراك كل ما فيه الخير لنا ، ومن ثم « نحتاجنا الضعف الى من له الخلق والأمر ، . كما يقرر أن العقل البشرى يعجز عن ادراك الحقائق كلها بذاته ، ويحتاج فى الكثير منها الى مواد من خارج . وينتهى الى أن العقل البشرى محتاج الى رسالات السماء .. الى الوحي .. الى الله .. الذى هو مفرع البشر فى تعرف ما قصرت طباعهم وعقولهم عنه .

ثم ينتقل الى أهمية العلوم الدينية وتحقيقها لخير الانسان ، فيبين :

أولاً : أنها تمكن الانسان من اخلاص العبودية لله ، وبذل الجهد فى طلب رضاء ، وذلك عن طريق معرفة دينه الحق .

ثانياً : أنها - وشأنها فى ذلك كشأن الأديان - لا تهدف الى مصلحة الأفراد ، بل الى مصلحة الجماعات .

ثالثاً : أنها تقوم على أساس أكثر يقيناً من العقل ، وهو الوحي « الذى لا يعرض للشك عليه ، ولا يجوز السهو والغلط فيه » .

ويرد العامري على هذا بأن الحديث ليس مجرد سماع أخبار ، أو تلك أصوات ، وإنما هو مشتمل على المعاني ، ولذا فهو علم له منهجه الدقيق ، وله أساليبه المتنوعة ، وأبوابه المتعددة .
والحديث - بمعناه العام وهو «علم الأخبار» - يعتبر في رأيه مادة للعلوم الإسلامية الأخرى ، بل ولغيرها من العلوم ، فهي تشتمل على «أخبار منقولة : إما من الكتب المنزلة ، أو من الرسائل والأئمة ، أو من الحكماء المتقدمين ، أو من الأسلاف الصالحين» .

أما بمعناه الإسلامي فقد بين العامري أهمية الحديث على أنه من ناحية مصدر أساسي للإسلام إلى جانب القرآن الكريم ، ومن ناحية أخرى فهو يحتوي على زبدة تراث الرسول عليه السلام .
أما عن الجهود العظيمة التي بذلها أصحاب الحديث في بناء هذا العلم ، فترك العامري يتحدث عنها وعن منهجهم الدقيق فيقول :

« وليس يشك أن أصحاب الحديث هم المعنيون بمعرفة التواريخ العائدة بالمنافع والمضار ، وهم العارفون لرجال السلف بأنسابهم وأماكنهم ، ومقادير أعمارهم ، ومن اختلف إليهم ، وأخذ العلم عنهم ، بل هم المتحققون لما يصح من الأحاديث الدينية وما يستقيم ، ويقوى منها ويضعف ، بل هم المتجشمون للحل والترحال في أقاصى البلدان وأدانيها ، ليأخذوا عن الثقات سنن رسول الله صلى الله عليه (وسلم) ، بل هم المجتهدون أن يصيروا نقاد الآثار ، وجهابذة الأخبار ، فيعرفوا الموقوف منها والمرفوع ، والمسند والمرسل ، والمتصل والمنقطع ، والنسب والملصق ، والمشهور منها والمدلس ، وأن يصونوا صناعتهم صيانة لو رام أحد أن يفتعل حديثاً

مزوراً ، أو يغير اسناداً ، أو يحرف متناً ، أو يروج فيها ما روج في الأخبار الأدبية كالفتوح والسير والأسمار والوقائع - للحق من جملتهم أغف النكير . واذ كان هذا سعيهم ، وعليه مدار أمرهم ، فمن الواجب أن نعتد لهم فيما أكدوا من العناية أعظم الحق ، وأوفر الشكر ، وأتم الأحكام ، وأبلغ التقريظ » . ويقول أيضاً ان حملة الآثار في الإسلام « قد تتبعوا أخبار رسول الله صلى الله عليه (وسلم) وأخبار صحابته والتابعين لهم ، تتبع الضنين بها ، والمشفق على فوات شيء منها ، فعرفوا كافة النقلة بأساميهم وكنياتهم ؛ ومدد أعمارهم ؛ وتاريخات أزمتهم ؛ ووقت وفاة كل واحد منهم وعدد من خدمه وصحبه وحمل عنه ، ومقدار ما روى من حديثه » .

علم الفقه :

عند بحث مشكلة الأصول الأولى للفلسفة الإسلامية ، والعوامل العديدة المتشابكة التي أدت إلى نشأتها وتطورها - يأتي موضوع العلاقة بين هذه الفلسفة والفقه الإسلامي والعلوم الإسلامية بوجه عام ، والعلاقة بين مدرسة الكندي ومدرسة أبي حنيفة بوجه خاص ؛ على رأس الموضوعات التي تحتاج إلى دراسة شاملة ليس هذا مكانها .
ويكفي هنا أن نقول : من الواضح أن العامري - في موقفه من الفقه - متأثر بأبي حنيفة إلى حد كبير ، فهو يقيم أكبر وزن (بعد الكتاب والسنة) للرأى والقياس ، حتى كأنه لا يتصور الفقه فقها بدونهما . وهذا الموقف طبعى ومفهوم من فيلسوف يؤمن بالعقل .

حين يدافع العامري عن الفقه يناقش بعض

الامامية وبعض الحنابلة الذين « عابوا صناعة الفقه ، ونسبوا أربابها الى ارتكاب البدعة ، وقالوا : ان الأحكام الدينية من حقها أن يتبع فيها الكتاب والسنة ، دون الرأي والقياس ، وخصوصا فى باب التحليل والتحريم » . واستدلوا على ذلك ببعض آيات القرآن الكريم مثل : « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب : هذا حلال وهذا حرام » ، ومثل : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » .

ويرد العامرى على هذا رأى وينقضه بحجج قوية منها :

١ - أنه يتعارض مع الاسلام نفسه ، فان الله تعالى يقول : « فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ، ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون » ، ويقول الرسول : (رب حامل فقه الى من هو أفقه منه) . وقد رضى من معاذ حين وجهه الى اليمن فقال : (بهم تحكم بعد كتاب الله وسنة الرسول ؟) فقال : (أجتهد رأى) .

٢ - أن النصوص الدينية وإن كثرت «فإنها تنحصر بحيث لا تحتمل الزيادة عليه » بينما الحوادث التى تعرض للناس غير متناهية ، ولمواجهة هذه الحوادث بالتشريع لا بد من الاجتهاد أى لا بد من الرجوع الى رأى أو القياس ، وعلى هذا فالاجتهاد ضرورة يحتملها التطور ، أو كما يقول العامرى : « ومنهما حظر الاجتهاد على المفتين لم يوجد بد من الرجوع الى أحد الوجهين » .

٣ - أن وجود الفقهاء (أو رجال القانون) ضرورة من ضرورات الحكم والسياسة ، وذلك

لأن الحوادث المتجددة تحتاج اليهم لوضع التشريعات المناسبة ، ورد هذه التشريعات الى أصول الدين . وهنا يقرر العامرى أن الله شرع للناس فى أمر دينهم أصولا جامعة ، ووهب لهم العقول الصحيحة ليستعملوها فى رد الفروع اليها .

٤ - أما البحث عن أحكام الله بالتحليل والتحريم ، والحكم بمخالفة ما أنزل الله - فتهمة غير صحيحة بالنسبة لمقدمى الفقهاء . وهنا يدافع العامرى عن أبى حنيفة بالذات (وهو أحد من نلبته تلك الطائفة من الامامية والحنابلة بأنه أفشى طريقة الرأى فى الأمة) ، ويستشهد بأنه كان يرى ترك القياس عند خبر الرسول وخبر الصحابة ، أما عن أقوال التابعين فقال : « التابعون رجال ونحن رجال » . ويؤيد العامرى أبى حنيفة فى موقفه هذا ، لأن الفرق بين الصحابة والتابعين من حيث مشاهدة أحوال التنزيل وأحوال الرسول فرق واضح .

وفى الفصل الذى عقده لبيان المزية الثقافية للاسلام (القول فى فضيلة الاسلام باضافته الى المعارف) ينتهى الى الاشادة بفضل الفقهاء المتقدمين فى استقصائهم للأحكام ، واستنباطهم للتفريعات ، وبحوثهم الدقيقة فى الفتاوى ، وأنهم بهذا كله مهدوا الطريق لمن أتى بعدهم وأراحوا الفقهاء المتأخرين من كثير من العناء فى تلك الأبواب . ومن الواضح أنه يشير بذلك الى أن القضايا الرئيسية فى الفقه الاسلامى كانت قد حددت ونوقشت واتضح الكثير من جوانبها على أيدى المدارس الفقهية الكبرى التى ظهرت فى وقت مبكر ، ولا سيما فى القرنين الثانى والثالث

للهجرة ، وكان الاجتهاد أساس نشاطها العلمى
والتشريعى •

علم الكلام :

فى عصر العامرى كانت هناك حملة شديدة
على الكلام والمتكلمين ، ولا سيما من جانب
أصحاب الحديث ، فاعتبروا علم الكلام بدعة ،
وسموا المتكلمين أصحاب الجدل ، واحتجوا بأن
الجدل قد وضع موضع الذم فى بعض آيات
القرآن الكريم ، مثل : « وان جادلوك فقل الله
أعلم بما تعملون » ، ومثل : « يجادلونك فى
الحق بعد ما تبين » ، بل قرن الجدل - فى
القرآن - بالرفث والفسوق •

ويدحض العامرى هذه الحجة ، فيبين أن
الدين يشتمل على أصول وفروع ، والقضايا التى
يعالجها علم الكلام هى الأصول الاعتقادية للدين
وذلك مثل الايمان بالله وتوحيده ، والايمان
بالرسل وبالمعاد • والمتكلمون هم الذين يقومون
بتوضيح هذه الأصول وإثباتها بالأدلة العقلية وهم
بهذا يقومون بمهمة توطيد أركان الدين والدعوة
إليه بالحكمة والله تعالى يقول « ادع إلى سبيل ربك
بالحكمة والموعظة الحسنة » وجادلهم بالتى هى
أحسن • ولا يمكن أن يكون الجدل بهذه
الطريقة ، ولهذه الغاية ، مذموما . كما أن إثبات
قضايا العقيدة بالعقل يعنى أن الانسان لا يتقبلها
بمجرد التقليد ، بل يؤمن بها عن اقتناع ، وينبى
دينه على بصيرة ، والله تعالى يقول : « قل هذه
سبيل أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى » •

ومن ثم فالتكلمون - فى رأى العامرى -
يقومون فى سبيل الدعوة إلى الاسلام والدفاع عنه

بعمل لا يقل أهمية عن الدفاع عنه بقوة السلاح ،
بل فى الواقع يؤكد العامرى أن حاجة الدين إلى
تأييد الفكرة وتأييد الكلمة أمس من حاجته إلى
تأييد القوة المادية • ومن هنا تأتى أهمية الثقافة
كمقياس يستعمله العامرى فى المقارنة بين
الأديان ، بل وبين المجتمعات ، ليحكم - فى
النهاية - أيها أكثر تفوقا ، وأيها أكثر تقدما •

ويشيد العامرى بجهود المتكلمين وخاصة فى
إثبات عقيدة التوحيد فيقول : « انا لم نجد أهل
دين من الأديان عنوا بتقديم المقدمات العقلية
لاستخراج النتائج النظرية فى استخلاص توحيد
الله تعالى من شبهات المعاندين ، ومغالطات المغالطين
- ما عنى به متكلمو الاسلام ، فانهم بلغوا فيه
مبلغا شهد به المعينون بالفلسفة ، والمحققون من
ذوى الحكمة على تقدم شأوهم فى تحصيل الحق
منه » • (١)

رأى العامرى فى صلاح العلوم الدينية :

لإصلاح هذه العلوم وتطويرها يرى
العامرى أنه لا بد أن تتوافر فى المشتغلين بها
صفات خاصة :

١ - إلى جانب الكفاية العلمية - التى هى
شرط ضرورى وبديهى - يهتم العامرى اهتماما

(١) قارن هذا الكلام الذى كتب منذ نحو الف سنة
بما ورد فى مقال الدكتور عبد الرحمن بدوى بمجلة المجلة
١ يناير سنة ١٩٦٧ ، عن كتاب كنزى لاووست • الفرق
الاسلامية وخاصة ماورد فى نهاية هذا المقال - ص ٤٤ - من
انه بالرغم مما بين الفرق الاسلامية من خلافات فانه
يجمعها جميعا فكرة عظيمة أساسية هى فكرة التوحيد
وأن لاووست ختم كتابه بهذه العبارة : ان الاسلام فى
حاجة إلى علماء توحيد ومؤرخين بقدر ما هو بحاجة إلى
الفنيين والمهندسين ، اذا كان يريد أن يظل إحدى القوى
الروحية فى المستقبل •

عظيمة قد التزمها ، ومؤونة شاقة قد انتصب
للوفاء بها .

وبهذا المبدأ العادل - مبدأ مسؤولية العلماء
مسؤولية أخلاقية أمام المجتمع - حكم العامري على
فقهاء عصره حكما صارما ، ورسم لهم صورة
قائمة (في الفصل الذي عقده عن الاسلام ونظام
الحكم) ، فاتهمهم بأنهم أساءوا الى صناعتهم
الشريفة ، واستغلوا لتحقيق أغراض دينية ،
كالترؤس على العامة ، ونيل الحظوة لدى الحكام ،
والاستيلاء على أموال الضعفاء ، واستعمال الرخص
في ابطال الحقوق . وبهذا انقلبت صناعتهم من
استحقاق الحمد الى استجلاب المذمة . ومثلهم
في ذلك كمثل الذين يصلون رياء وتظاهرا
بالتقوى ، وهم في حياتهم الاجتماعية يعاملون
الناس معاملة سيئة ، وقد قال الله تعالى : « فويل
للمصلين ، الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين
هم يراءون ويمنعون الماعون » .

٢ - يركز العامري على أهمية الاجتهاد ،
والايمان بالعقل ، ورفض التقليد ، فيطلب من
المحدث « ألا يحمله حب التقليد لأئمة المحدثين
على استشعار البعض لصناعتى الفقه والكلام .
ويشترط في المتكلم أن يكون « مستكفا عن
اتباع أشياخه بحسن الظن » .

ويرى أن من الواجب على كل مشتغل
بهذه العلوم « ألا يكابر ما أوجبه العقل الصريح
لمجد التقليد ، وخصوصا لمن لا يشهد له بالعصمة
فإن الحق لا يعرف بالرجال بل يعرف بنفسه ،
فيعلم من أصابه ، ويعرف من أخطأه » .
وقد وقف العامري في الكتاب بوجه عام

شديدا بالناحية الاخلاقية لدى المشتغلين بهذه
العلوم . ومن الواضح أنه كان يؤمن ايمانا عميقا
بأنه « لا علم بلا أخلاق » .

في بداية هذا الفصل نجد هذه الكلمات
الجميلة : « متى أحب العالم أن تنظر العيون اليه
بالاجلال فليقرن بعلمه القناعة والزهد ، ومهما
فعل ذلك فقد صار مصباحا يقتدى به في ظلمات
الشبهة ، ثم ليكن بما علمه عند من يعاشره كمن
لا ينسب الى علمه في الانبساط بهم ، وترك
الاستطالة عليهم ؛ فإن من هزه علمه الى الاعجاب
بنفسه فقد أورثه الكبر والخيلاء ، وعرضه للعداوة
والمقت . » ثم يلاحظ أن « ابن آدم الى عيب
أخيه أسرع من السبع الى فريسته ، و (لكن)
لا أحد أخس مرتبة ممن يتتبع القبيح ليستخرجه
من بين ظهراني الحسن » .

ومما تستلصق به صناعة الحديث - في رأيه
أن يكون المنتمى اليها « صادق التخرج ، ظاهر
العقاب ، سالما من الكذب ، بريئا من التجوز » .
ومما تستلصق به صناعة الكلام أن يكون
المنتمى اليها « متعففا عن التدليس عند لزوم الحجة
متوقيا عن التدرج الى المغالبة والاستعلاء على الخصم
بحسب الاستطالة ، فانه متى لم يأخذ نفسه به
يوشك أن يكون مثيرا للفتنة » .

ويركز العامري على مسؤولية الفقهاء بوجه
خاص أمام المجتمع ، فيشترط أن يكون الفقيه
« شديد الحذر عن استعمال الحيل في وجوه
الفتاوى ، غير متطلب للرخص فيما يعرض من
الحوادث ، بل يكون فيها الى التوقف والاحجام
أسرع منه الى التقحم والاقدام فانه يحكم في
دماء المسلمين وأموالهم وفروجهم ، وهي أمانة

موقفا صريحا ضد التقليد ، حتى انه قال :
« لا فرق بين انسان يقلد ، وبهيمة تنقاد » .

٣ - يؤكد ضرورة التخصص العلمى
وضرورة احترامه أكثر من مرة فى كتابه .

فهو يوضح أن من أعظم نعم الله على الانسان
أن خلقه متطلعا مجبا بطبيعته للمعرفة . ولكن
الطبيعة البشرية فى الانسان الواحد لا تستطيع
دراسة جميع العلوم مع التعمق فيها ، ولذلك
يرى العامرى أن بين طباع البشر وبين أصناف
العلوم علاقة ما ، ومناسبة ، ونوعا من التجاذب
يؤدى الى الألفة والمحبة ، ويجعل الانسان
يخص علما من العلوم بعنايته ، ومن ثم يتخصص
فيه (وقد يكون هذا باختياره هو ، وقد يكون
باختيار الوالدين أو المربين) . يقول العامرى :
« أعنى أن الواحد فالواحد منهم ينجذب بهيمته
الى قسم من أقسامها ؛ اما باختيار نفسه ، أو
باختيار من يلى التقدير عليه ، فيأكد انه له ،
ويقوى شغفه به ، فيخصه من قلبه بشدة المحبة ،
ويفضله على غيره ، وان كان مفضولا ، حتى
قيل : ان المرء لما جهله عدو » .

وبهذا التفسير الواقعى يشرح العامرى
ظاهرة التخصص العلمى بوجه عام .

وفىما يختص بالعلوم الدينية يؤكد العامرى
- بصورة قاطعة - ضرورة احترام التخصص فى
هذه العلوم ، ولذلك يرى أنه من الواجب على
علماء الحديث والكلام والفقه : « ألا يحمل
أحدا فرط الإعجاب بنفسه وبصناعته على

الاستخفاف بما سواه ، والا يحمله الاغترار بما
أوتيته من المهارة فى خاص صناعته الى الخوض
فىما ليس هو من شأنه ، بل يعمل على تفويض

كل صناعة الى أربابها ، ويوفى العارفين بها
والمقدمين فيها لمبلغ حقوقهم من التبجيل
والتعظيم » .

علم اللغة :

يستعمل العامرى مصطلحي « علم اللغة »
و « صناعة اللغة » بمعنى واحد ، ويقصد بهما
علوم النحو والصرف والعروض والقافية . ويرى
أن « علم اللغة » (بهذا المعنى) ينزل من العلوم
الدينية « منزلة الآلة المعينة عليها » ، وأن له بذلك
« فضيلة التسهيل والتيسير » . وهو يشير بذلك
- فيما أرجح - الى أن جهود علماء اللغة حتى
عصره كانت موجهة فى معظمها الى خدمة علوم
الدين بوجه عام ، وخدمة القرآن بوجه خاص .
وقد اشد بجهود هؤلاء العلماء « فى تجريدهم
الهمة لتحقيق ما يتعلق بصناعة النحو ، وصناعة
العروض ، وصناعة التصريف ، وصناعة التقيف ،
وبلوغهم فى ذلك مبلغا عظيما . ومن الطريف
انه يشير الى هؤلاء العلماء بأنهم « الادباء » ، وهى
اشارة يؤيدها تاريخ الكثير منهم ، كما يؤيدها
كثير من مؤلفاتهم ^(١) .

٤ - « القول فى معرفة أركان الدين » .

فى هذا الفصل يذكر العامرى الأديان التى
يريد أن يقارن بينها ، ويحدد عناصرها المشتركة
كما يحدد منهجه فى المقارنة بينها .

اختار ستة أديان ليقارن بينها ، وهى
المذكورة فى قوله تعالى : « ان الذين آمنوا

(١) كتاب ابن الانبارى : نزعة الالباء فى طبقات
الادباء ، هو تراجم لنحاسة ، وانظر الخوارزمى
(مفاتيح العلوم) ص ٢ حيث يستعمل تعبير (اللغوى
المبرز فى الادب) اشارة الى عالم اللغة .

والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس
والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة» .
أى انه يريد أن يقارن بين الأديان الستة التالية:
الاسلام - اليهودية - المسيحية - دين الصابئة -
دين المجوس (الزرادشتية) - الشرك (عبادة
الأصنام أو تعدد الآلهة) .

وهو يقرر أن هذه الأديان لا تشترك فى
العناصر الأربعة (أو الأركان الأربعة) وهى
العقائد والعبادات والمعاملات والحدود فحسب -
بل تشترك كذلك فى عنصر آخر وهو العنصر
السياسى التاريخى ، ولذلك يشير إليها على أنها
« الأديان الستة التى لها خطط وممالك » أى أن
كل دين منها قد كون مجتمعا ، وأقام دولة ، فى
فترة ما من فترات التاريخ .

وهذا العنصر يضر لنا لماذا اهتم العامرى
فى كتابه هذا بأن يقارن الاسلام بالأديان الأخرى
ليس فى موضوعات العقائد والعبادات فحسب ،
بل وكذلك فى موضوعات السياسة ، والثقافة ،
ورعايا الدولة ، والطبقات الاجتماعية ، والأجناس
البشرية .

أما الأركان الأربعة فلا يخلو منها - فى
رأيه - دين من الأديان السابقة ، ولهذا يجب
على العاقل أن يقارن هذه الأركان فى الأديان
الستة ؛ ليحقق رجحان ما يقبله منها على ما يرفضه ؛
بمقتضى العقل ، لا عن طريق التقليد .

وهنا يفصل ما يعنيه بكل ركن منها :

فالأعتقادات خمسة وهى : الإيمان بالله ،
وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر .
والعبادات أيضا خمس وهى : العبادة
النفسية (الصلاة) والعبادة البدنية (الصيام) ،

والعبادة المالية (الزكاة) ، والعبادة السياسية
(الجهاد) ، والعبادة المشتركة من الأربعة السابقة
(الحج) .

والمعاملات خمس وهى : المعلومات كالبيع
والاجارة ، والمناكحات كالزواج والطلاق ،
والمخاصمات كالدعوى والبيّنات ، والامانات
كالودائع والعواري ، والتركات كالوصايا
والمواريث .

والحدود (ويسمينا المزاجر) خمسة
وهى : حد قتل النفس كالقود والدية ، وحد
أخذ المال كالقطع والصلب ، وحد هتك الستر
كالجلد والرجم ، وحد نلب العرض كالجلد مع
التفسيق ، وحد خلع البيضة كالقتل عن الردة .

وقد اقتصر فى مقارناته على العقائد
والعبادات ، وترك المعاملات والحدود ، لأنه أشار
الى مقارنتها فى كتاب آخر لم يصل إلينا وهو
« الابانة عن علل الديانة » .

منهجه فى المقارنة :

يقوم منهجه فى المقارنة على الأسس التالية :

١ - مقارنة الأديان الستة فى مسائل معينة
(هى الأصول المشتركة بين تلك الأديان)
كالعقائد والعبادات ثم بيان موقفها (ولا سيما
موقف الاسلام) من مشاكل أخرى بالغة الأهمية :
كالسياسة ونظام الحكم ، والطبقات الاجتماعية ،
ورعايا الدولة ، والثقافة .

٢ - التزم أن يقارن فقط العناصر المتشابهة
أو ما يسميه « الأشكال المتجانسة » فى الأديان .
أى أن يقارن الأصل بالأصل ، والمهم بالمهم ،
اذ من الخطأ وعدم الانصاف مقارنة الأصل

بالفرع ، أو مقارنة جانب مهم في دين بجانب أقل أهمية في دين آخر •

٣ - اترم ان يتناول كل دين على أسس مبادئه المتبوه لدى جمهور معتقني به ، وان يتجنب ان يأخذ رأى فرقه دينية واحدة (او أقلية) في أى دين على انها تمثل أهل ذلك الدين جميعا ، وتحدث باسمه في القضايا التي تطرح للمناقشة والمقارنة • فليس من الصواب مثلا ان يقارن الاسلام بالأديان الأخرى على انه الاسلام كما فهمته فرقة كالآتني عشرية أو الباطنية أو غيرهما • وعلى هذا الأساس فالاسلام الذي يقارنه العامري في هذا الكتاب هو اسلام أهل السنة والجماعة مع عنصر فلسفي واضح يتمثل في فهم الاسلام على ضوء العقل ، وبيان انه دين يتفق مع العقل في مبادئه ونظمه ، وأنه بطبيعته دين واقعي يسير التطور ، ويهدف الى تقدم الانسان •

والهدف من المقارنة - كما هو واضح من الكتاب وكما قرر ذلك العامري نفسه - هو اثبات ان الاسلام أفضل من الأديان الأخرى في علاجه للمشاكل الكبرى التي تواجه البشرية : كتصوره للعلاقة بين الجوانب الروحية والجوانب المادية في حياة الانسان ، وموقفه من انضعاف المستعبدين ، ونظريته الى المجتمع الطبقي ، والى التفرقة العنصرية ، والى الثقافة •

٥ ، ٦ - « القول في فضيلة الاسلام بحسب الأركان الاعتقادية والعبادية » •

في هذين الفصلين يقارن العامري الاسلام بغيره في العقائد والعبادات •

والمقارنة تقوم على أسس اسلامية واضحة ، وذلك من حيث النظر الى العقائد والعبادات في الأديان الأخرى ، من خلال المفهوم الاسلامي للعقيدة والعبادة ، ووجود أركان خمسة لكل منهما •

ولكن العامري - بطريقة لم يسبق اليها فيما أعلم - يبرز القيم الروحية والاجتماعية والأخلاقية - وأحيانا المدلولات السياسية (١) - للعقائد والعبادات في الاسلام ، وبذلك يعطيها الأساس الفلسفي الذي تواجه به مقابلاتها في الأديان الأخرى •

ولذلك حرص - عندما قارن عقيدة التوحيد الاسلامية بعقائد الأديان الأخرى - على أن يشيد بجهود المتكلمين المسلمين ، وبالتراث الفلسفي الذي خلفوه في اثبات هذه العقيدة •

كما حرص على أن يعطى المعاد في الاسلام مفهوما فلسفيا ، ويفسر لذات الحياة الأخرى على أنها لذات روحانية •

وحرص أيضا على أن يبدأ الفصل الخاص بمقارنة العبادات بمقدمة مركزة ، تبين واقعية الاسلام ونظريته الى حياة الانسان ككل متكامل ، وفهمه العميق لحقائق الحياة الانسانية ، ومن ثم اهتمامه بالجوانب الروحية والجوانب المادية معا في هذه الحياة مع سلوكه طريقا وسطا بين الشدة واللين في تشريعاته وعباداته •

وفيما يلي نص من هذه المقدمة الهامة يبين منحى تفكير العامري ، ونظريته العامة الى الأديان ، والى وضع الاسلام بينها :

(١) كما فعل في حديثه عن صلاة الجمعة وعن عيد الفطر وعن الجهاد والحج •

« ان أحق الأديان بطول البقاء ما وجدت أحواله متوسطة بين الشدة واللين ، ليجد كل من ذوى الطبائع المختلفة ما يصلح به حاله فى معاده ومعاشه ، ويستجمع له منه خير دنياه وآخرته .

« وكل دين لم يوجد على هذه الصفة ، بل أسس على مثال يعود بهلاك الحرث والنسل ففسد المحال أن يسمى هنا فاضلا :

« وذلك مثل ما تمسك به رهبنة النصارى من هجران المناكح ، والانفراد فى الصوامع ، وترك طيبات الرزق .

« وما يتعاطاه الصديقون من التوبة من حمل الأنفس على الوجاء والخصاء ، وملازمة الأصول الخمسة التى هى عندهم : الصدق ، والطهر ، والراحة ، والقدس ، والسكنة ، دون غيرها من حركات العمارة .

« وما انتهجه نساك الهند من احراق الأجساد ، وتفريقها فى الماء ، والتردى من الجبال ، واهلاكها بالضم والأزم .

« ولو أن الله تعالى أراد بعباده حملهم على اهلاك الأنفس لما علمهم صنعة لبوس لتحصنهم من بأسهم ، ولما جعل لهم سراويل تقيهم الحر ، ولما هدام لصنوف العقاقير النباتية ليستشفوا بها من الآلام المعترية ، .

٧ - « القول فى فضيلة الاسلام بحسب الاضافة الى الملك ، .

يتناول المؤلف فى هذا الفصل موضوع العلاقة بين الدين والدولة ، أو بين القوة الروحية والقوة السياسية فى الاسلام .

يرى لعامرى أن السياسة السليمة هى التى تقوم على الاخلاق الفاضله ، ومن ثم فسياسة الشعوب وحكمائها هم أحوج الناس الى التحلى بمكارم الأخلاق ، لأنهم قدوة لشعوبهم ، وأسوة من دونهم . وشخصية الحاكم ، ومدى قوة هذه الشخصية أو ضعفها الخلقى ، هو الذى يحدد مكانته فى قلب شعبه ، والمصير النهائى لسياسته . وأهم الوسائل التى تمكن الحاكم من ان يوجه سياسة الدولة توجيهها فعلا هى : المال والرجال .

أى لا بد أن يكون تحت يده موارد اقتصادية كافية ، ولا بد أن يكون من حوله رجال يمتازون بالكفاءة والاخلاص .

والدين الكامل هو الذى يقيم مكارم الأخلاق .

ومكارم الأخلاق لا تتحقق فى الحاكم - بل وفى أى فرد يتحمل قسطا ما من المسؤولية - إلا اذا كان لديه وسائل القوة السياسية : المال والرجال .

فالأديان التى تحرم على أهلها اقتناء المال ، وتحثهم على اعتزال الناس ، نسلبهم فى الواقع وسائل القوة ، وتعوقهم عن مكارم الأخلاق .

والقوة السياسية - كأية قوة انسانية أخرى مادية أو روحية - ليست خيرا أو شرا فى حد ذاتها ؛ بل تعتمد على طريقة استعمال الانسان لها ، ومن ثم فتأثيرها النهائى يتحدد بالهدف الذى تستخدم له .

فإذا استخدمت لأسعاد الناس وتقدمهم - روحيا وماديا - فهى السياسة الرشيدة (ويسمىها «الامامة») .

وإذا استخدمت لاستعباد الناس واشقاقهم
- فهي السياسة العاشمة • (ويسمىها «التغلب») •
ومن هنا تبين أهمية الدور الذى يلعبه
الدين فى الدولة •

فما دامت الدولة لا تستطيع أن تستغنى عن
مكارم الأخلاق فوظيفة الدين هى أن يقوم بمهمة
التوجيه الخلقى والروحى للجماهير •
ولذلك يقرر العامرى أن القوة الروحىة
للدین ، والقوة السياسية للدولة ، عاملان لا غنى
عنهما معا لتقدم أية أمة •

ووظيفة الدين كموجه روحى وخلقى
للشعر تتحقق فى الاسلام على وجه أفضل من
تحققها فى غيره من الأديان •

فالاسلام يعطى أهمية كبيرة للقوة المادية
التي أهملتها بعض الأديان ، أو قللت من شأنها ،
ومن ثم يتطلب ضرورة توفرها لتقدم المجتمع
وحركيته •

وكذلك يعطى الاسلام أهمية كبيرة للقيم
الروحىة •

وإذا كانت اليهودية قد غالت فى تقدير
القوة المادية ، وغالت المسيحية فى الناحية الروحىة
فان الاسلام هو دين التوازن الحق بين الناحيتين ،
على أساس أن كليهما عنصر أساسى فى الطبيعة
البشرىة ، وكليهما لا غنى عنه لتقدم الانسان •

وكذلك يعطى الاسلام أهمية كبيرة للانسان
كفرد فى مجتمع ، ويؤكد حاجته الى التقدم
المستمر • ولذلك يحرر طاقاته الخلاقة كلها :
فكرىة وخلقىة وعملية ، لتنتلق فى خدمة تقدمه
كإنسان ، وفى خدمة المجتمع ككل ، بدون

السماح لعائق ما أن يقف فى وجه تلك الطبقات
ولا سيما العائق الطبقي ، الذى يحكم على الانسان
باعتبار الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها لا على
أساس مواهبه وقدراته ومدى ما يمكن أن يقدمه
لمجتمع من خدمات • وفى هذه الناحية يتميز
الاسلام عن المجوسية (الزرادشتية) دين الفرس •
فقد كان ملوك الفرس - بتأثير دينهم - يقسمون
الناس الى طبقات ويحكمون عليهم بالأنساب
لا بالأعمال ، ويحرمون عليهم الترقى من طبقة
الى أخرى ، وبهذا حجبوا على كثير من المواهب
والطاقات ، وعاقوها أن تعمل وتبدع ، لأنهم
جردوها من حوافز العمل والابداع •

وكل هذا يجعل من الاسلام الدين المثالى
للدولة القوية • وقد كان محمد مثلاً فذا للانسان
الذى جمع بين القوة الروحىة (النبوة) والقوة
السياسية (الملك) •

وهنا يدافع العامرى عن استخدام محمد
للقوة المادية فى حروبه ، ويبين أن استخدامه
لها انما كان اضطرارا ، وكان لمصلحة المجتمع
ككل (انظر مناقشة هذا الموضوع عند الحديث
فيما يأتى عن شبهة انتشار الاسلام بالسيف) •

٨ - « القول فى فضيلة الاسلام بحسب
الاضافة الى الرعايا » •

يتحدث المؤلف فى هذا الفصل عن رعايا
الدولة الاسلامية ، والتوجيهات العامة فى الاسلام
بشأن معاملتهم •

ينظر العامرى الى رعايا الدولة من زوايا
ثلاث :

١ - زاوية القوة والضعف :

ويقسمهم من هـ الزاوية الى اقوياء وضعفاء ، أما الأقوياء (ويبدو أنه بقصد بهم من تميزوا بصفات عقلية وخلقية فائقة ، ولم يلحقهم سبب من أسباب الضعف حتى سنذكرها بعد قليل عند حديثه عن الضعفاء) • فقد أطلق لهم الاسلام استعمال قواهم ومواهبهم - دون عائق - فى اكتساب ما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالخير والتقدم •

وأما الضعفاء فهم الذين يلحقهم الضعف من جهة التركيب وهم النساء ، أو من جهة السن وهم اليتمى ، أو من جهة المعاش وهم الفقراء ، أو من جهة الرقبة وهم العبيد ، أو من جهة الوطن وهم الغرباء (أو أبناء السبيل) • وقد حث الاسلام على رعاية هؤلاء جميعا ، ومعاملتهم كأعضاء فى مجتمع متكافل •

٢ - زاوية الشرف والفضة :

يبين العامرى أن الشرف والفضة أمران نسيان ، وأن كل فرد فى المجتمع الاسلامى يستحق من الاحترام والطاعة بقدر ما يتحمل من المسؤولية ، وبقدر ما يتحلى بصفات طيبة يختلف فيها الأفراد ويتفاوتون ؛ كالعقل والعلم والخلق والسن والمكانة بين الناس •

٣ - زاوية الولاء والعداء :

الاسلام يدعو الى اقامة مجتمع متماسك ، تسوده المحبة والولاء ، تحرم فيه أسباب القطيعة والعداء •

ولذلك يوجب الاسلام المحافظة على أسباب

الولاء بأنواعه الثلاثة : ولأء النسب ، وولاء العقد ، وولاء الدين •

أما العداوة فقد قطع الاسلام جميع أسبابها الا عداوة المعادين له أو المختلفين معه ، وهم الملحدون والمشركون والكتابيون •

والاسلام لايسمح للملحد والشرك بالأقامة فى الدولة الاسلامية الا بعقد الأمان ؛ حماية للمعوم من عقائد الزريغ والوثنية •

وأما الكتابيون فالاسلام يعاملهم فى دولته كمواطنين ؛ تجب حمايتهم ، ويقتصر منهم على الجزية التى هى من التنظيمات الادارية والمالية التى يخضع لها جميع المواطنين ، بما فيهم المسلمون •

وأما المجوس والثنوية فلأنهم يشبهون الكتابيين فى أمور ، ويشبهون الوثنيين فى أمور - فقد ألحقوا بهؤلاء فى بعض الأحكام ، وبأولئك فى بعضها الآخر •

٩ - « القول فى فضيلة الاسلام بحسب اضافته الى الأجيال » •

يقصد بكلمة « الأجيال » الأجناس والقوميات التى دخلت الاسلام ، وأفادت منه التقدم •

وهو يتحدث هنا عن العرب والفرس خاصة ، وذلك لأنهما كانا - كما يقرر - من القوميات ذات الحضارات القديمة • كما أن بلاد العرب والفرس - وإن كانت صيقة الرقعة بالنسبة لبلاد الأمم الأخرى - كانت تتوسط ممالك العالم القديم ، أى تحظى بموقع جغرافى

ممتاز ، لعب دورا هاما فى توجيه الفتوحات ،
ونشر الاسلام .

أما ما أفاده العرب من الدعوة الجديدة
فبيّنه العامرى بمقارنته ما كانوا عليه فى الجاهلية
بما أصبحوا عليه فى الاسلام ، فقد « كانوا قبل
الاسلام فى جاهلية جهلاء ، وفى ضلالة عمياء ،
يسفكون الدماء ، ويخيفون الطرق ، ويتنهبون
الأموال ، ويتعاطون كبر الآثام . ليس لهم ملك
ينظم بدوهم ، ولا سائس يقيم أودهم . فرزقوا
رسولا من الله تعالى ، مبعوثا بالحق والهدى ،
ليعلمهم الكتاب والحكمة ، ويأمرهم بالعدل
والاحسان ، وينهى عن الفحشاء والمنكر ،
ويدعوهم الى ترك العvisية ، وحمية الجاهلية ،
فأواهم وأيدهم بنصره ، ومكنهم من الممالك ،
بعد أن كانوا فنعوا من أربابها بالسلافة من
سطوتهم ، فضلا عن الاستيلاء على خططهم ، كما
قال تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون
فى الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس ، فأواكم
وأيدكم بنصره » .

ومن ثم أصبحوا بسبب الدعوة الجديدة
أصنافا ثلاثة :

١ - أصبح بعضهم ملوكا وحكّما على دولة
واسعة قوية .

٢ - وأصبح بعضهم - عن طريق الفتوحات
- أغنياء بعد أن كانوا فى جاهليتهم فقراء .

٣ - أما الصنف الثالث . وهم جمهور
العرب ، فيكفيهم شرفا أن صاحب هذه الدعوة
كان واحدا منهم . وأنه يمكن - من هذه الراوية
- أن توصف الدعوة بأنها دعوة عربية . ويمكن
أن توصف الدولة بأنها دولة عربية .

وعن هذا الصنف الثالث من العرب يقول
العامرى انهم « قد اقتنوا بالنسبة للجنسية التى
جمعت بينهم وبين صاحب الدعوة شرفا لا يجهل
أن يقال لهذا الدين فى رفعة وجلاله انه : دين
العرب ، ويقال لهذا الملك فى اتساع رقعة وعلو
مكانته : ملك العرب » .

وهذا النص (بل وهذا الفصل بوجه عام)
يدل بوضوح على أن الاسلام لا يحارب القوميات
ولا يلغىها ، وانما يعترف بها ، ويفسح لها مكانا
فى دولته ، ويريد لها أن تتعاش وتتعاون ،
ويستفيد بعضها من بعض . وما لا يريد به الاسلام
هو أن تعصب هذه القوميات ضد بعضها البعض ،
وأن تتفاخر وتتحرر : أى أن الاسلام لا يريد
محو القوميات ، وانما يريد محو التعصب
القومى . وفيما يختص بالقومية العربية فالاسلام
نفسه يعد - بمعنى من المعانى - من مفاخر هذه
القومية : فنبى الاسلام نبى عربى .. وكتاب
الاسلام كتاب عربى .. وهذا لا يتعارض على
الاصلاق مع عبية الاسلام ، فهذه العالمية تتحقق
فيه - كما قلت بسحو التعصب القومى ، لاسحو
القوميات .

ثم ينتقل العامرى الى الحديث عن الفرس ،
فيبين أنهم - بالرغم مما كان لهم من حضارة
عريقة - قد أمسيوا قبل الاسلام بمحتلين
عصبيين :

الأولى : أن رجال الدين الزرادشتى
حجروا على أفكار الناس وعقولهم ، وحرموا
عليهم دراسة الفلسفة الالهية ، كما حرموا عليهم
التفكير والاجتهاد . وسجعوهم على التقليد .

والثانية : أن ملوك الفرس قسموا المجتمع

الفارسي الى طبقات ، ووضعوا أنفسهم في القمة وأضفوا على أنفسهم ألقاب السيادة والعظمة ، بينما كانت الطبقات الأخرى مضطهدة ومستعبدة لهم ، ومسخرة لخدمتهم . وقد بلغ هذا النظام الطبقي درجة من الصرامة جعلت ترفى الفرد - عن طريق مواهبه واجتهاده - الى طبقة اجتماعية أعلى أمرا محرما ، وهذا بالطبع عاق الأفراد عن القيام بأعمال عظيمة في خدمة مجتمعهم مما أصاب هذا المجتمع بالجمود والتخلف .

جاء الاسلام فخلص الفرس من المحتنين : خلصهم من سلطان رجال الدين ، وأطلق لعقولهم حرية الفكر .

كما خلصهم من استعباد الملوك ، بل ومن النظام الطبقي كله ، وقال لهم : « كلكم لآدم وآدم من تراب » و « ان أكرمكم عند الله أتقاكم » .

يضاف الى ذلك أنهم - بسبب الاسلام - شاركوا العرب في فتح البلاد الأخرى ، وأفادوا من ذلك - كما أفاد العرب - الغنى والقوة .

١٠ - « القول في فضيلة الاسلام باضافته الى المعارف » .

سبق عرض أهم ما في هذا الفصل من أفكار ، في الحديث عن الفصول الثلاثة الأولى . (وانظر مقالتى : « مفهوم الثقافة الاسلامية عند أبى الحسن العامرى . مجلة « المجلة » ، عدد يونيه ١٩٦٧ ، ص ٩ - ٢٠) .

خاتمة : « القول في الشبهات التى يتسلق بها المعاندون للإسلام » .

يؤكد العامرى أن الشبهات التى أثرت ضد

الاسلام كثيرة ، ولكن أربعا منها هى التى يمكن أن يكون لها تأثير ورواج على ضعفاء العوام . ولذلك يتناول هذه الأربعة بالرد والتفنيد :

١ - انتشار الاسلام بالسيف :

للدرد على هذه التهمة يقسم العامرى الحروب - بوجه عام - الى ثلاثة أنواع :

١ - الجهاد : وهو الحرب التى يضطر الى خوضها المحبون للسلام والتعمير دفاعا عن العقيدة وعن المقدسات .

٢ - الفتنة : وهى الحرب التى يشيها التعصب الجبى أو الوطنى .

٣ - التصعك : وهو الحرب بقصد انتهاب الأموال واستلاب الأملاك . (ويمكن أن نسمى النوع الأول حربا عادلة ، والنوعين الآخرين حربا غير عادلة ، كما يمكن أن تعد من النوع الثالث الحروب الاستعمارية فى التاريخ الحديث . وأولى أن تسمى هذه الحروب - والفضل فى ذلك للعامرى - « حروب التصعك » أو « حروب الصعاليك »

وحروب محمد صلى الله عليه وسلم هى من النوع الأول ، فقد لجأ إليها - كما بين العامرى - لا من أجل مال أو متاع ، فقد كان أزهد الناس فى المال والمتاع ، ولا عن رغبة فى العنف وسفك الدماء ، فقد ظل سنين طويلة يدعو الناس الى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة ، بل لجأ إليها مضطرا ، وذلك عندما « أيس من اذعوائهم ، وأيقن أن الوعظ لا ينجح فيهم » فذهب فى علاجهم مذهب الطبيب الذى خشى اتيان الداء العضال على نفس العليل ، وعلم ألا سبيل الى شفائه إلا بقطع عضو

من أعضائه « فأوقع في مغازيه بعدد من القتلى ،
تدرجا الى استنقاذ الجمهور من الهلك والردى » .

وقد تحدث العامرى عن الوظيفة السياسية
للجهاد (بمعنى الاستعداد المسلح للدفاع عن
العقائد والحرمان ضد أى اعتداء) فيبين أنه
ضرورة للمجتمعات الانسانية ، وأن « أساس
العالم لا يحتمل تركه » ، وأن العدوان لا يرد
بالمسالة والمحبة ، وانما يرد بقوة السلاح .

٢ - اختلاف المسلمين وتباغضهم :

يبين المؤلف أن الاختلافات موجودة في
جميع الأديان ، وليست مقصورة على الاسلام
والمسلمين . ويستقرىء أسباب هذه الاختلافات
في الأديان بوجه عام . وفيما يختص بالاسلام
يقرر أنه لما كان ناسخا للأديان كلها ، ولما كانت
دولته قد هدمت دولا كثيرة ، فقد امتلأت القلوب
غیظا عليه ، وكثر أعداؤه ، ويشير الى أن بغض
هؤلاء الأعداء - كما يحدث في أى دين آخر -
قد تظاهروا باعتقافه ، وهدفهم الحقيقى هو هدمه
من الداخل ، وذلك عن طريق اختراع الآراء
التي تسبب الشقاق ، وتثير الخلاف بين أهله .

٣ - البيان القرآنى :

لرد على من اتهم القرآن بضعف البيان
يبين العامرى أن القرآن يحتوى على ثلاثة أساليب
في البيان عن الأفكار :

١ - التعبير عنها على سبيل الرمز والالغاز ،
دون التصريح والافصاح . وذلك كما في الآيات
المتضمنة لأنباء الغيب ، مثل : « واذا وقع القول
عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض نكلمهم » .

٢ - التعبير عنها على وجه الاجمال والايجاز

أى « أن يودع الكثير من المعانى فى القليل من
الألفاظ » وذلك كما في آيات التشريع والأحكام
(العبادات والمعاملات والحدود) . وهى التي
تولى الرسول بيانها بأقواله وأفعاله .

٣ - أن يكون المعنى دقيقا ، أو محوجا الى
استعمال مقدمات عقلية ، وذلك كما في الآيات
المتضمنة للحجج التي تساق للبرهنة على العقائد
(كاثبات الصانع ووحدانيته ، واثبات الرسل
والمعاد) .

ولأن القرآن يشتمل على الأوجه الثلاثة
« التي بها تصير الألفاظ المؤلفة معرضة للظنون
المختلفة - فلا غرو أن يكثر الاختلاف فيه ،
وتزدحم الشبه فى معانيه » .

والواقع أن العامرى - فى بداية المناقشة
هنا - يثير قضية بالغة الأهمية ، ليس فى الدراسات
القرآنية فحسب بل فى الدراسات الأدبية والجمالية
بوجه عام ، وهى موقف الأديب أو الفنان من
جمهوره . ويقرر العامرى أنه ليس من رسالة
الأديب أو الفنان أن يحاول ارضاء جميع الناس
وجميع العقول وجميع الأذواق ... بل عليه أن
يرضى احساسه الأدبى والفنى أولا ، وفى الوقت
نفسه يعبر عما يريد بأسلوب سهل لا تكلف فيه
ولا تعقيد ، ولا قصد فيه للصعوبة والعموض .

ولذلك يقول العامرى : « ليس على ناظم
الكلام تقريبه من جياذ الأفهام وعليلها ، بل عليه
أن يخلص الى المعانى قصدتها بأسهل وجوه
اللفظ . ثم من فهمه كان ذلك فضيلة له ، ومن
قصر عنه كان ذلك نقیصة فيه ... وفحولة
الشعراء لم يقولوا ما قالوه من أشعارهم على

شريطة أن يفهم عنهم كل سامع ، بل قالوه على
شاكلة ما كانوا أوتوه من الفصاحة » .

وعلى هذا الأساس لا يعيب القرآن أن
تعجز بعض العقول عن فهم معانيه .

أما دعوى قصور القرآن عن البيان فوعوى
زائفة ، « فإن الذين خوطبوا به في زمن النبي
- عليه السلام - كانوا هم الأئمة في الفصاحة ،
وقدوة جزيرة العرب في البلاغة ، ولم ينسبه
أحد منهم الى عدم فضيلة البيان . ولا تجسر
على اضافته الى الهجنة في النظم ، بل شهد له أهل
المعرفة بالألفاظ أنه يفضل الكتب كلها من جهة
تيانه ، وشهد له أهل المعرفة بمعاني أنه يفضل
الكتب كلها من جهة معانيه ، ومن أعمل البابين
وعبر عنهما فليس عقله بغير ، ولا فهمه بمعير » .

وعندما قارن المؤلف القرآن بغيره من الكتب
المقدسة تحدث عن طريقة الخطب ، ونظم
الألفاظ ، وتأليف المعاني ، في القرآن ، وبين هذه
العناصر الثلاثة فيه عن طريق المقارنة . وما قاله
عن نظم الألفاظ وتأليف المعاني بوجه خاص
يستحق أن يدرس في اطار تطور النقد الأدبي
عند العرب . وفكرة النظم عنده ترتبط في
القرآن بتميز نظمه تميزا واضحا ؛ لدرجة أنه
يمكن للنقاد البصير اكتشاف ما يضاف اليه وليس
منه . أما تأليف المعاني فقد حدده العامري بأنه
« يجتمع في الجزء منه الشبيه بما هو موجود
في الكل » . أي أن الانسان لا يقرأ عدة آيات
منه الا ويجدها تشتمل على عقائد ، وعبادات ،
ومعاملات ، وحدود . بل وعلى آداب ، وأخلاق ،
وتاريخ . مع « بلاغة ميسرة للذكر ، ووجازة

مسهلة للحفظ » ، ومعان مجملية لو فصلت
لاستغرقت كتباً كثيرة (١) .

- ٣ -

هذا الكتاب

مما سبق يتضح أن كتاب « الاعلام بمناقب
الاسلام » لأبي الحسن العامري يعتبر - بدون
أدنى مبالغة - وثيقة من أخطر الوثائق في تاريخ
الفكر الاسلامي .

فقد تناول المؤلف الاسلام بصورة لم يسبق
اليها - فيما أعلم - ، وهي صورة تبدو فيها
جميع عناصر الاسلام كنظام متكامل للحياة
الانسانية المتطورة .

وفهم المؤلف للاسلام يتميز بالواقعية وسعة
الأفق ، والادراك العميق لروح هذا الدين

(١) ألف العامري كتابا استقصى فيه شرائط تفسير
القرآن . وهو كتابه « الارشاد لتصحيح الاعتقاد » .
ونلاحظ ثم يصلنا هذا الكتاب ، كما ألف أبو زيد البلخي
استاذ العامري - كتابا عن « نظم القرآن » نجد عليه
ثناء واضحا عند ياقوت : « معجم الادباء » ١٢٥١ .
وعندما يتحدث آدم مقل عن تفسير القرآن يذكر من مفكرى
الاسلام البلغاء : الجاحظ وأبا زيد البلخي ، على أنهما
رجلان يمثلان الفكر الحر على نحو جدير بالتقدير . أما
الجاحظ فيزيد لفظه على معناه ، وهو يشبه « فولتير » .
أما أبو زيد : فقد كان أثبت وأكثر اتزاناً وهو يشبه
الاسكندر فون همبولت Alexander von Humboldt
حين دعاة الفكر الحر في القرن التاسع عشر . وقد جمع
الى دراسة الفلسفة دراسة التنجيم والطب والجغرافيا .
وعلمو الطبيعة ، وألف كتاباً سماه « نظم القرآن »
تكلم فيه بكلام لطيف ، وكان ينتزه عن التاويل البعيد في
القرآن ، وكان الحسين بن عالى المرووذى يجرى عليه
صلاة دائمة ، فلما أملى كتابه في البحث عن التاويلات
قضها عنه . . . وكان الحسين قرمطياً .

(انظر : « الحضارة الاسلامية في القرن الرابع »
ترجمة الدكتور أبو زيد ٣٣٦/١ ، وياقوت : السابق
ص ١٤١ وما بعدها .) .

وسماحته • ولذلك نرى العامري يحصر على ألا يقصر الثقافة الإسلامية على العلوم الدينية وحدها ، بل يجعلها تشمل العلوم والثقافات الأجنبية التي تفيد المجتمع الإسلامي ، ولا تتعارض مع تقاليده • كما نراه يحصر على ألا يقصر رعاية الدولة الإسلامية على المسلمين وحدهم ، بل يجعلهم يشملون أهل الأديان الأخرى ، ولا سيما أهل الكتاب ، وينظر إليهم كمواطنين • وكذلك يحصر على أن يبين محبة الإسلام للسلام وبغضه للحرب وإيثاره تجنبها إلا في حالة الضرورة ، وهي حالة الدفاع عن المقدسات ضد أي اعتداء • فعندئذ يصبح الجهاد مسلح من أقدس الواجبات •

والمؤلف مفكر يؤمن بالتقدم الإنساني ، ولذلك نراه يساند جميع القضايا التي تؤدي إلى هذا التقدم ، ويهاجم كل ما يمنعه أو يعوقه : نراه يساند قضية الرأي والاجتهاد في الفقه ، ويؤكد أن الاجتهاد ضرورة يحتملها التطور ، ويؤيد استعمال العقل ، ويهاجم التقليد • في البحث العلمي وفي مسائل العقائد والأيان على السواء • كما نراه يبرز موقف الإسلام من النظام الطبقي ، ومن التفرقة العنصرية ، وهو موقف الرفض القاطع ، لأن كليهما - كما بين العامري - يعوقن التقدم الاجتماعي •

والكتاب محاولة رائدة في علم مقارنة الأديان « Comparative Religion » • وهو علم حديث النشأة في الغرب • مرت الأبحاث فيه بتطورات كثيرة • ولم تطبق المنهج العلمي على دراسة الأديان هناك تطبيقاً جيداً إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر •

ومحاولة العامري - التي تمت منذ حوالي ألف سنة - تتميز بأنها محاولة منهجية ، وضع لها المؤلف أسساً محددة قبل أن يبدأ في المقارنة • وتشعر أن رغبته من وراء وضع هذه الأسس كانت انصاف الأديان الأخرى ، إلى جانب تحقيق الموضوعية العلمية •

وإذا كانت هذه الموضوعية غير كاملة - بمقاييس عصرنا الحاضر - لأن المؤلف نظر إلى الأديان الأخرى من خلال الإسلام ، فلعل عذره أنه نظر إلى الإسلام نفسه من خلال العقل ، وحول قدر ما استطاع - كفيلسوف مسلم - أن يستعمل مقاييس واحدة ، تقوم على العقل ، في مقارناته •

وانصاف للعامري ينبغي - قبل الحكم على موضوعيته بمقاييس عصرنا الحاضر - أن نتذكر أن كذبه في الواقع ما هو إلا اجابة ضويلة عن السؤال التالي الموجه إلى نفسه •

ماذا أقبل الإسلام وأرفض غيره من الأديان ؟

وهو سؤال ليس مشروعاً فحسب ، بل إن من واجب المفكر الجاد إذا ما اعتنق فكرة أو مذهب أو ديناً أن يوجه إلى نفسه مثل هذا السؤال وأن يجيب عنه بالوجه الذي يرضى عقله وخبره • وليس من حقنا أن نكلفه - كمفكر - أكثر من تقديم الأدلة على ما يقول ، وذكر أسباب الرفض والقبول ، والتزام الحقائق في كل حين •

وهذا هو ما فعله العامري في كتابه •

والقافية ، وهو قريب من الاطلاق الحديث المستعمل اليوم لهذا العلم . هذا عدا الحقائق العديدة عن الأديان الأخرى ، وكتبها المقدسة ، ولا سيما الزرادشتية والمناوية . ومن الواضح أن المؤلف رجع مباشرة الى الترجمات العربية للتوراة والانجيل من السريانية ، كما أرجح أنه رجع مباشرة الى « الأوستا » وشروحه بالفارسية ، لأنه كان يجيد هذه اللغة .

وكتاب « الاعلام » من الكتب الفلسفية القليلة التي تنوّه بالعلوم العربية والاسلامية ، فهو يشهد بانجازات علماء العرب والمسلمين في هذه العلوم ، ولا سيما في علوم الحديث والفقه والكلام .

وما في الكتاب من تفكير سياسي يجعله مرجعا هاما في دراسة الفلسفة السياسية في الفكر الاسلامي . وما ورد فيه من حديث عن الآداب والبيان ونظم القرآن يجعله مرجعا هاما لمعرفة التطور في النقد الأدبي عند العرب ، ولا سيما في تاريخ نظرية النظم . يضاف الى هذا أن أقوال العامري التي يبدأ بها معظم فصول الكتاب - وهي أقوال قصيرة موجزة أقرب ما تكون الى الأمثال والحكم - تعد ثروة أدبية في حد ذاتها .

وقد حفظ لنا الكتاب شيئا عن بعض مؤلفات العامري التي لم تصل إلينا ، وعن موضوعاتها مما يساعدنا على زيادة معلوماتنا وتصحيحها عن هذا الفيلسوف المجهول .

وهناك طائفة من أهم المشاكل التي أثارها الكتاب ما زالت موجودة ومثارة - بصورة من

والكتاب بعد هذا يحتوى على مادة لا غنى عنها للباحث في تاريخ الفكر الاسلامي وقضاياه وتطوراته . فهو يمدنا بآراء كثير من الفرق الاسلامية والمفكرين المسلمين حول قضايا بالغة الأهمية ، كراى الباطنية في قضية العلاقة بين العلم والعمل ، وكرأى الحشوية في الفلسفة ، وكرأى بعض المتكلمين في المنطق ، وكرأى النساك في الآداب ، وكرأى « المتطرفة » في الأديان وكموقف الامامية والحنبلة والائتني عشرية والنظام وأبى حنيفة من قضية الراى والقياس . ومما يذكر للمؤلف في هذا المجال أنه يحكى آراء غيره بوجه عام ، وآراء خصومه بوجه خاص ، بأمانة تدعو الى الاعجاب ، ولا يبدأ في مناقشة رأى أو نقده الا بعد أن يعرضه أولا ؟ بل ويشرح وجهة النظر المخالفة له .

كما يلقي الكتاب بعض الضوء على الكندي ، فيلسوف العرب ، وفلسفته ومدرسته ، وبعض الآراء التي فيه تعد تطورا لآراء الكندي .

وكذلك نجد في الكتاب ما بلقى الضوء على قضية الصراع بين الأديان والعقل ، وبين بعض رجال الدين والفلسفة ، وبين الاسلام وخصومه ، وخاصة في القرن الرابع الهجرى .

وفي الكتاب تبرز حقائق هامة (بعضها يتكشف لأول مرة) ومنها أن كتاب « الأدب الكبير » لابن المقفع يحتوى على ترجمة ملخصة - قام بها ابن المقفع - للوصايا الأخلاقية والآداب الموجودة في الأوستا (الكتاب الدينى للزرادشتية) . ومنها أن « علم اللغة » لم يكن يطلق على المواد اللغوية في المعاجم أو على متن اللغة فحسب ، بل يطلقه العامري على النحو والصرف والعروض

الصور - فى مجتمعنا المعاصر : كمشكلة النظرية والتطبيق ، والنظام الطبقي وعلاقته بالتأخر الاجتماعى والجمود الفكرى ، والحوافز الفردية فى المجتمع اللاتبقى ، وقضية الدين ، ومكانة القيم الروحية والقوى المادية فى المجتمع المتقدم، وثقافتنا المعاصرة وعناصرها المتعددة المتشابكة ، وخاصة عناصرها المستمدة من التراث، وعناصرها التى تربطنا بواقعنا الراهن وتدفعنا الى مستقبل أفضل ، وعناصرها التى تربطنا بالثقافة الانسانية.

ولا أقول ان الحلول التى قدمها العامرى لهذه المشاكل وغيرها هى الحلول الأخيرة والحاسمة فليس هناك ما يمكن أن يسمى الحلول الأخيرة والحاسمة فى هذه الحياة الانسانية .. ولكننى آمل أن نجد فيها مايفيدنا فى ايجاد حلول ملائمة لتطورنا ، أو على الأقل ما يلقى الضوء على حاضرتنا ، الذى هو امتداد للماضى ، وانطلاق الى المستقبل ...

أحمد عبد الحميد غراب